



# RÉUNION CLIMAT des ÉLUS LOCAUX & RÉGIONAUX de la MÉDITERRANÉE 11 DÉCEMBRE 2014 / MARSEILLE

## إعلان حول المناخ

### صادر عن المنتخبين المحليين والإقليميين في منطقة المتوسط

اعترف خبراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) بالمنطقة المتوسطية على أنها إحدى المناطق الأكثر عرضة للخطر في ما يتعلّق بالتغيّر المناخي. وفي حال لم يُبذل أي جهد، يتوقع الخبراء أن تشهد المنطقة بحلول العام 2100 ارتفاعاً في درجات الحرارة بمعدّل 3 إلى 5 درجات مئوية، وإنخفاضاً في نسبة المتساقطات يصل إلى 25 في المئة، وارتفاعاً في تواتر وحدة الظواهر المناخية المتطرفة، فضلاً عن ارتفاع مستوى سطح البحر بما قد يصل إلى 35 سم.

إن الإجهاد المائي والتصحر وفقدان التنوّع البيولوجي والفيضانات وموجات الحرّ الشديد والجفاف وغيرها من الظواهر المناخية المتطرفة التي تشهدها المنطقة أصلاً تشكّل جميعها مؤشرات تدلّ على خطورة الوضع، لاسيّما أن التقرير الأخير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ يذكر بضرورة المبادرة إلى تحركٍ واسع النطاق وسريع بغية الحدّ من ارتفاع متوسط الحرارة دون درجتين مئويتين. ولما كان الإسهام المتوسطي لبلوغ هذا الهدف من الأهمية بمكان، لا بدّ من أن تقوم كافة الجهات الفاعلة بمواصلة إلزامها وتعزيزه.

ومنذ إنعقاد قمة الأرض في ريو (1992)، بدأت السلطات المحلية والإقليمية تتولى تدريجياً هذه المسائل. وهي اليوم جهات فاعلة أساسية على مستوى السياسات والإستراتيجيات والتشريعات وآليات التعاون ضمن نطاقها. ولقد نظّمت تحركها على المستوى العالمي لكي تساهم إسهاماً فاعلاً في ترتيب الأهداف الدولية والوطنية ولكي تحدّد تطلعاتها والتزاماتها من أجل المناخ عبر الإعلانات خلال كبرى الفعاليات العالمية ولاسيّما المؤتمرات الأخيرة للأطراف (COP) في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ.

نحن منتخبو المتوسط المحليون والإقليميون، وقد اجتمعنا في مرسيليا لنبلور مساهمتنا المتوسطية تحضيراً لمؤتمر المناخ في باريس (مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين) وإستكمالاً للإعلانات السابقة وفي مقدّمها إعلان مدينة نانت الصادر عام 2013:

- *نطالب* بدورنا الرئيسي في مكافحة الإحتباس الحراري. فنحن، وكمسؤولين عن تنمية مناطقنا، في مقدّمة المعنيين بالتحرك للحدّ من الأسباب الرئيسية لإنبعاثات غازات الدفيئة: السكن (المسكن والخدمات)، النقل والغذاء؛ ولوضع الإستراتيجيات المحلية والإقليمية المتعلقة بالتكيف مع آثار التغيّر المناخي؛ وللوقاية من مخاطر الكوارث وإعداد مواطنينا وتقديم المساعدة لهم في حالات الطوارئ.
  - ونذكّر بأنه يمكن لمبادراتنا أن تمثّل المصدر الأهم للحدّ من إنبعاثات غازات الدفيئة وللإمكانات الكبيرة للتكيف مع التغيّر المناخي، بيد أنّها تتطلّب ما يلي:
    - تعميق اللامركزية ومبدأ تفريع السلطات: أي المزيد من الإستقلالية والمزيد من الموارد المالية والبشرية لسلطاتنا المحلية؛
    - إعطاء بعدٍ محلي حقيقي لكل مبادرة دولية ووطنية تُعنى بالمناخ.
  - ونذكّر بدور التعليم العالي والبحوث في إطار الشراكات من أجل إحاطة صانعي السياسات العامة علماً بما للتغيّر المناخي من أثرٍ على مجتمعاتنا؛
  - ونشدّد على موقعنا المميّز لكي ننقل لمواطنينا التحديات المرتبطة بالمفاوضات وما لها من أثرٍ على صحتهم وأمنهم ونوعية عيشهم. إذ أن إدراك ذلك يُعدّ من السبل الرئيسية لكسب التأييد وحشد أكبر عدد ممكن من المواطنين، وهو الشرط الذي لا غنى عنه لنجاح هذه المعركة التي تعيننا جميعاً.
- وندعو الحكومات الوطنية إلى:*
- *إيلاء* إهتمامٍ خاص لمنطقة المتوسط: ذلك أنّه لن تكون للتغيّر المناخي الآثار نفسها في كافة المناطق. وتحتاج هذه المنطقة إلى إجراءاتٍ محدّدة وعاجلة، وخاصةً على مستوى المناطق الساحلية.
  - *التوصّل* إلى التوقيع على إتفاق طموح وملزم يتماشى مع ما يطلقه العلماء من تحذيراتٍ متزايدة؛ فهذا الوضع المُلح يستدعي إستجابةً قوية وجماعية تشمل إبراز الحلول والمعارف والخبرات المحلية.
  - ربط أجندة المناخ بخطة التنمية لما بعد عام 2015 من أجل تنميةٍ بشرية مستدامة. ولا بدّ من إقامة رابطٍ قوي ما بين مختلف جولات المفاوضات. إن مكافحة الإحتباس الحراري والفقر والنضال من أجل التنمية المستدامة والإعداد لسبل الصمود وإدارة الكوارث كلّها أمورٌ تتبع من المنطق عينه وتتطلّب إستراتيجيات عمل متقاربة.
  - تقديم المساهمات المالية لمختلف الصناديق القائمة ولاسيّما الصندوق الأخضر للمناخ. فالمساهمة النشطة للبلدان النامية والمجتمعات المحرومة في الحدّ من إنبعاثات غازات الدفيئة لن تتحقّق من دون دعمٍ مالي مهم.
  - *إقرار* وتشجيع آليات الوصول المباشر للسلطات المحلية والجزرية والإقليمية إلى مختلف هذه الصناديق العالمية. والمرجو بشكلٍ عام هو تخصيص صناديق دولية وأوروبية ووطنية للأنشطة

المتعلقة بالمناخ في مناطقنا. ونأمل أن يغدو شقّ "المناخ" جزءاً لا يتجزأ من كافة المشاريع الممولة من جانب شركاء التنمية في مناطقنا.

- الإعراف بأن العمل المحلي والإقليمي يزداد فعاليةً إذا ما أُتيحت لنا الأدوات لقياس إنبعاثات غازات الدفيئة والإبلاغ عنها والتحقّق منها في إطار عملية شفافة تُشرك المواطنين.
- تشجيع الابتكار من أجل تسريع عملية بلورة السياسات الفعّالة والحلول التي تتناسب والأسواق المحلية بغرض التخفيف من حدّة الآثار الخطيرة المحتملة الناجمة عن التغيّر المناخي، ووضع تدابير وإجراءات للتكيّف.

ونلتزم بما يلي:

- حشد أكبر عدد من السلطات المحلية والإقليمية في الحوض المتوسطي من أجل الإنخراط في نهج أكثر شمولية إعداداً لبلورة إتفاقٍ دولي مقبل طموح ومُلمز تماشياً مع التحذيرات الملحة المتزايدة الصادرة عن الأوساط العلمية.
- تحقيق تعبئة أكبر في مناطقنا كوننا المبادرين والمنفّذين والمنسّقين لناحية المشاريع والمبادرات السياسية الأيالة إلى التخفيف من آثار التغيّر المناخي والتكيّف معه.
- تكثيف مشاركتنا، بحسب إمكاناتنا، في العمليات والآليات العالمية المتعلقة بتغيّر المناخ، على غرار سجل الكربون المناخي (Carbonn Climate Registry)، وحملة تمكين المدن من مجابهة الكوارث (Making Cities Resilient)، وميثاق رؤساء المحليات والمدن، وميثاق الجزر.
- حشد التمويل المحلي والإقليمي، حيثما أمكن، من أجل تنفيذ خطط عمل وإستراتيجيات تدعم خفض إنبعاثات غازات الدفيئة وبروز حلول أكثر إستدامةً في مجال الطاقة والتكيّف مع التغيّر المناخي استكمالاً لميثاق مكسيكو (2010). فهذه الخطط والإستراتيجيات تمثّل فرصاً لدرّ الثروات وخلق فرص العمل.

ومن كوكبة الأنشطة والتحرّكات الممكنة، نلتزم بما يلي ونطالب بالموارد لكي نتمكّن من تركيز أنشطتنا على محاور من المرجّح أن نكون فيها قادرين على تحقيق أثرٍ قوي ومهم نظراً لخصائص مدننا وأقاليمنا:

- بلورة إستراتيجيات لتنمية محلية متكاملة وحضرية مستدامة تتمحور حول مكافحة الزحف العشوائي وإدارة النقل على نحوٍ مستدام؛
- وضع سياسات تُعنى بكفاءة الطاقة وبلورة إستراتيجيات إقليمية متناسقة من أجل تحديث الطاقة في المباني على مستوى حوض المتوسط؛
- تطوير مصادر الطاقة المتجددة مع إيلاء إهتمامٍ خاص للطاقة الشمسية والكتلة الأحيائية ولقطاع الطاقة البحرية الصاعد وللنظم الذكية وأنظمة الطاقة المنخفضة الكربون؛

- إنشاء أحياء صديقة للبيئة وممرات خضراء/زرقاء وأماكن عامة؛
- هيكلية قطاعات إدارة النفايات وتنميتها؛
- بلورة إستراتيجيات لإدارة المناطق الساحلية على نحو متكامل؛
- بلورة إستراتيجيات للحدّ من المخاطر المرتبطة بالكوارث وتعزيز القدرة على المجابهة والصمود؛
- تحسين الإدارة المستدامة للموارد المائية (جودة التكرير، الإستخدام، التصريف، التوزيع، التسعير، الأساليب والتقنيات المبتكرة والتقليدية)؛
- تعزيز السياسات المحلية المعنية بشؤون الإعلام والتواصل مع المواطنين وبتعزيز الإلتزام بمختلف هذه المواضيع؛
- تحسين فعالية التشبيك وتبادل المعارف ما بين الجهات المعنية بالتنمية المستدامة والأوساط العلمية والجهات الفاعلة في المجتمعات؛
- تعزيز القدرة على الابتكار في مجال المناخ عبر التعاون ومن خلال حلولٍ محلية هادفة من أجل مواجهة تحديات التغيّر المناخي.

وفي الختام، نقترح:

- رصد الممارسات الجيدة في مختلف المناطق المتوسطية ضمن لجنة المتوسط التابعة لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة واللجنة المشتركة بين مناطق المتوسط التابعة لمؤتمر المناطق الحافة بالبحار في أوروبا (CPMR). ومن شأن هذه الجردة أن تسمح بتكثيف تبادل الخبرات وتشارك النتائج المحرزة، ولاسيما من خلال مشاريع التعاون وبناء القدرات وتكييف الآليات القائمة مع الخصائص المحلية والإقليمية.
- تطوير ودعم أنشطة جديدة متصلة بالسياسات الأوروبية، وبخاصة في ما يتعلق بالطاقة والمناخ والصناعات والشؤون البحرية والجوار، من جملة سياساتٍ أخرى.
- دراسة إمكانية إنشاء صندوق تضامني من قبيل الصندوق الأخضر للمناخ في المتوسط.
- مواصلة إلتزاماتنا وقياس التقدّم المحرز خلال الدورة المقبلة لمنندى السلطات المحلية والإقليمية المتوسطية عام 2016.